

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصاد
الجزائري والحد من البطالة

**The contribution of small and medium enterprises in the
development of the Algerian economy and reducing
unemployment**

تاريخ الاستلام: 2025-03-27 تاريخ قبول النشر: 2025-06-02

كهينة زروكلان¹ ، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، القليعة، الجزائر

kzerouklane@esgen.edu.dz

Abstract:

The summary discusses the important role that small and medium-sized enterprises (SMEs) play in boosting economic development in many countries, as they are considered a key factor in creating job opportunities, improving services, and increasing the gross domestic product (GDP). Despite their importance, these enterprises face significant challenges such as lack of resources, limited capabilities, and insufficient funding. As a result, the government intervened through the Small and Medium-sized Enterprise Development Agency, which aims to improve the working environment for these enterprises by providing support in areas like establishment, growth, and sustainability. Despite the efforts made, the findings show that while SMEs contribute to economic diversification and social improvement, unemployment continues to rise despite the increase in the number of these enterprises.

Keywords: small and medium-sized enterprises (SMEs), the gross domestic product (GDP), unemployment.

JEL Classification Codes : L25, L26, M13, O12.

1- المؤلف المراسل

ملخص :

شغلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية في السنوات الأخيرة، اعتمدتها العديد من الدول في سياساتها الاقتصادية باعتبارها عاملاً محفزاً للتنمية الاقتصادية ومساهماً في توفير مناصب شغل وكذا تنويع وتحسين الخدمات وزيادة الناتج المحلي. على الرغم من الأهمية التي شهدتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها عرفت عدة صعوبات من نقص في الموارد وقلة في الإمكانيات ونقص في التمويل. استدعى هذا الأمر تدخل الحكومة محاولة اتخاذ إجراءات تفيد بتقليل الصعوبات والعراقيل قدر المستطاع، عن طريق وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار التي تتولى تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الانشاء، الإنماء والديمومة بالتنسيق مع القطاعات المعنية. من أهم النتائج المتوصل إليها هي أنه من الأكد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق وتنويع اقتصادي وتحسين المستوى الاجتماعي، لكن نسبة البطالة في زيادة على الرغم من زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الناتج المحلي، البطالة.

تصنيف JEL : O12 ، M13 ، L26 ، L25

1- مقدمة

انطلقت المؤسسات الناشئة من مجرد فكرة تطورت لتصبح مشروعا اقتصاديا قيد التحقيق والتطور. فقد أثبتت العديد من الدراسات النظرية والميدانية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الخيار الأمثل أمام العديد من صناعات القرار بفضل ما تلعبه من دور فعال في التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم على اختلاف درجاتها، فهي تساهم في خلق الثروات والنهوض بالعديد من القطاعات، سواء كانت تطبيقات أو عبارة عن إنتاج ما يساهم في تنويع وتحسين الخدمات وزيادة الناتج المحلي. تعتمد العديد من الدول في سياساتها الاقتصادية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محرك فعال في معالجة العديد من الظواهر الاقتصادية كظاهرة البطالة التي تعد مشكلة على الصعيد العالمي تتغير نسبتها من دولة إلى أخرى، وبالتالي رواج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر محفز لزيادة مناصب الشغل والحد من مشكلة البطالة.

على الرغم من الأهمية التي شغلتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لا تخلو من العيوب والصعوبات التي تواجهها على أرض الواقع من نقص في الموارد، قلة الإمكانيات، نقص التمويل، وحتى وإن كان التحقيق ممكنا لهذه الأخيرة يأتي عائق المنافسة ليعرقل حركة المنتج وتوسعه على نطاق عالمي، فلذلك تسعى الحكومة لاتخاذ إجراءات مختلفة مهمتها السهر على تقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات أهمها الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار.

من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

أ- الإشكالية: ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

زيادة مناصب الشغل ودورها في خلق تنمية اقتصادية في الجزائر

خلال الفترة 2010-2023؟

ويندرج من خلال هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

➤ ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق بيئة اقتصادية واجتماعية متمامية؟

➤ ما مدى مساهمة الحاضنات في مرافقة المؤسسات الناشئة لتواكب متطلبات السوق؟

➤ هل تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامل الرئيسي في الحد من البطالة؟

للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية ارتأينا إلى طرح بعض الفرضيات وهي كالتالي:

ب- الفرضيات:

➤ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم مقوم من المقومات الاقتصادية؛

➤ لم تحض المؤسسات بمرافقة كاملة تسمح لأصحاب المشاريع بتحقيق وتجسيد أفكارهم على مستوى السوق؛

➤ لا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العوامل الرئيسية التي تحد من البطالة.

ج- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الابتكار وريادة الأعمال وخلق فرص عمل يتسنى من خلالها التقليل من حجم البطالة، التقليل من الاعتماد على المحروقات، كما تساهم بالدرجة الأولى في دعم الإنتاج المحلي والتقليل من الاستيراد وكذا جذب الاستثمار. بالتالي فإن هذا البحث يهدف إلى تسليط الضوء على محرك اقتصادي (الشركات الصغيرة والمتوسطة) جد فعال.

د- منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي، الإحصائي والتحليلي حتى نتمكن من إعداد بحث يمكننا من خلاله فهم المحتوى والهدف من دراسته والالمام بالعديد من جوانبه لكي يطرح بشكل واضح وبصورة تمكن القارئ من فهم الإشكالية المطروحة والهدف من دراستها.

هـ - أهمية البحث:

تتمثل الأهمية في تلخيص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعال في تغيير مسار النمو الاقتصادي العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة من زيادة في مناصب الشغل، نمو الناتج المحلي، تنمية حس الابتكار بفضل الحاضنات ومرافقتها للمؤسسات الناشئة، وغيرها من الجوانب الإيجابية المحققة منها والمنتظر تحقيقها.

2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات غير تابعة، فهي شركات مستقلة توظف أقل من عدد معين من المستخدمين ويختلف العدد حسب الدولة. فهناك بعض الدول التي تحدده ب 200 مستخدم، فحددت الولايات المتحدة مثلا عدد المستخدمين فيها بأقل من 500 مستخدم، أما الشركات الصغيرة غالبا ما يكون عدد المستخدمين فيها أقل من 50 مستخدم.

المؤسسات الصغيرة في الجزائر تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 مستخدما، ورقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 100 مليون دج. أما المؤسسات المصغرة في الجزائر تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 10 مليون. بالنسبة للمؤسسات المتوسطة تعرف بأنها مؤسسات تشغل من 50 إلى 250 مستخدم، ورقم أعمالها محصور بين 200 مليون دج و2 مليار دج، ومجموع ميزانياتها السنوية محصور بين 100 مليون دج و500 مليون دج.

3- مفهوم حاضنات الأعمال:

تعددت مفاهيم حاضنات الأعمال وفقا لطبيعة الاحتضان التي قد تشمل احتضان الأفكار الابتكارية أو المشاريع الناشئة. عرفت الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال بأنها هيئات تهدف إلى دعم المؤسسات الناشئة من خلال توفير التمويل اللازم والخبرات الإدارية والتقنية إضافة إلى ذلك تعمل حاضنات الأعمال على إنشاء شبكة من العلاقات بين المؤسسات المختلفة مما يسهل التبادل المعرفي والتقني بين رواد الأعمال والمستثمرين والخبراء إلى جانب توفير بيئة عمل متكاملة تشتمل على المساحات المجهزة بكافة الوسائل والمستلزمات الضرورية لتمكين المشاريع من العمل في أفضل الظروف¹.

3-1 نشأتها:

نشأت حاضنات الأعمال في نيويورك سنة 1959، تبلورت فكرتها في الثمانينات والتي هدفت إلى ترويج روح الريادة والابتكار ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات التي تواجهها في مرحلة الانطلاق.

3-2 عوامل نجاح الحاضنات:

تعتبر حاضنات الأعمال من الأدوات الرئيسية التي توفر الدعم، الخدمات والمكان، لتنمية الأعمال الصغيرة وتطويرها أثناء فترة بدايتها. من خلال الشكل الموالي نلخص أهم عوامل نجاح الحاضنة:

الشكل رقم (1): عوامل نجاح الحاضنات



المصدر: أحمد الشميمري "عوامل نجاح الحاضنة"، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2021.
<https://edarah.>

4- أهداف الحاضنات²:

من خلال ما سبق وذكر نجد أن الأهداف الأساسية لحاضنات الأعمال هو تقديم المساعدات للمؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى ذلك نذكر أهم أهداف حاضنات الأعمال على نطاقين:

4-1 الأهداف المرتبطة بالمؤسسات الناشئة:

- ✓ تعمل الحاضنات على تشجيع الأفكار المبتكرة؛
- ✓ تساهم الحاضنات في تقليل مخاطر الأعمال والتكاليف المرتبطة بالمرحلة الأولى لبداية نشاط المؤسسة؛

✓ تساهم الحاضنات في تقليل المدة الزمنية لتطبيق الفكرة وجعلها مشروعا مجسدا؛

✓ تساهم كذلك الحاضنات في تطوير وتحسين انتاج المؤسسات الصغيرة؛

✓ كما تساهم في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها المؤسسات الناشئة، فنية، مالية، إدارية أو قانونية كانت.

4-2 الأهداف المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

✓ تساهم الحاضنات في التقليل من البطالة وخلق فرص العمل؛

✓ تشجع الحاضنات المؤسسات الناشئة القائمة على التكنولوجيا بغية تنمية القطاع الصناعي؛

✓ تسعى الحاضنات إلى رفع وتحسين المستوى المعيشي.

4-3 نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر:

ضم المشرع الجزائري مفهوم الحاضنات في الميثاق وفقا للمشرع الفرنسي، وتم تعريفها وفقا للمرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق ل 25 فيفري 2003م، المتضمن القانون الأساسي لميثاق المؤسسات على أنها: مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة³.

5- عوامل نجاح أو فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن الجزائر ومنذ الثمانينات خاضت اصلاحات هيكلية كبيرة انتقلت من خلالها تدريجيا من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الاموال والممتلكات العمومية الى اقتصاد يعتمد على قوى السوق وقد مكنت هذه الاصلاحات من اعاده الاعتبار الى القطاع الخاص حتى يلعب الدور المنوط به والذي يساهم في تحقيق التنمية الشاملة ونتيجة هذا التوجه ظهرت ونمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبرت ركيزة حقيقه يعتمد عليها في تحقيق اهداف التنمية.

من أجل تطوير وتحسين مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطر برنامج يتولى هذه المهام وهو كآآتي:

5-1 وكالة (برنامج) تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار (ADPMEPI):

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-170 بتاريخ 26 جوان 2018, المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 25-331 بتاريخ 22 نوفمبر 2020, تتمثل مهامها الرئيسية في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال دعم انشائها، تعزيز نموها، وضمان استمراريته بالتسيق مع القطاعات ذات الصلة
تضم الوكالة فروعا محلية تتجسد في مراكز الدعم والاستشارة بالإضافة الى مشاتل المؤسسات:

5-1-1 مشاتل المؤسسات: المشتلة هي بيئة متكاملة توفر الموقع، التجهيزات، الخدمات، واليات الدعم والتوجيه التنظيمي، تهدف الى مساعدة رواد الاعمال وأصحاب الأفكار او المؤسسات الناشئة حديثا على إدارة وتنمية مؤسساتهم وتشمل مهامها:

✓ تشجيع تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم خدمات الاحتضان والتسريع للمؤسسات الناشئة والمبتكرة أو تلك ذات إمكانات النمو العالية؛

- ✓ توفير إيواء مؤقت للمؤسسات التي تواجه صعوبات وتحديات؛
- ✓ تنظيم ورشات توعية وتدريب للشباب في مجال ريادة الأعمال بالتنسيق مع الجهات المختصة؛
- ✓ تقييم الموارد المحلية لتعزيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة النسيج الصناعي؛
- ✓ تحديد فرص الاستعانة بمصادر خارجية لأنشطة المؤسسات الكبيرة، لاسيما الصناعية بهدف تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار.

5-1-2 مراكز الدعم والاستشارة:

- تركز هذه المراكز على تنفيذ برامج وأنظمة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضمان استدامتها وتشمل مهامها في:⁴
- ✓ تحليل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع الجهات المعنية محليا والعمل على تقديم التعديلات المطلوبة للبرامج والأنظمة المقدمة؛
- ✓ اقتراح مشاريع للتطوير الجماعي أو للنظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تنفيذ البرامج والأنظمة المحددة من قبل الوكالة بالتعاون مع الأطراف المحلية ذات الصلة؛
- ✓ تحديث وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة التطورات التقنية؛
- ✓ تعزيز المناولة ودعم التكامل الصناعي الوطني؛
- ✓ دعم الابتكار والرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ضمان استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تطوير النظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5-2 معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جملة من المعوقات التي

أثرت على مسارها الاقتصادي، ومن أبرز هذه التحديات:

- ضعف الدعم والتدريب في المجال الإداري؛
- البيروقراطية والإجراءات الإدارية البطيئة وسوء التنظيم؛
- العقبات المتعلقة بالوصول إلى مصادر التمويل؛
- صعوبة الحصول على المساحات اللازمة لتجسيد الأفكار وتحويلها إلى مشاريع فعلية؛

➤ صعوبة المؤسسات في الحصول على الأراضي اللازمة لتنفيذ مشاريعها نتيجة التعقيدات المرتبطة بالإجراءات الإدارية والعوائق التنظيمية الأخرى.

6- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا أساسيا في سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر منذ مطاع التسعينات إذ تعتبر قطاعا حيويا ضمن الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة المبنية على تحرير السوق وتشجيع الاستثمارات الخاصة.

6-1 على الصعيد الداخلي: ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل

كبير في تحقيق التنمية المحلية من خلال خلق فرص عمل جديدة والمساهمة في الحد من البطالة والتي تعد من أبرز التحديات الاجتماعية التي تسعى السلطات العمومية الى حلها ويرتكز ذلك على استثمارات مبتكرة تعتمد على القدرات الذاتية في مجالات التسيير والتنظيم والتمويل⁵ مما يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

6-2 على الصعيد الخارجي: أظهرت هذه المؤسسات تأثيرا واضحا في

الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وتعزيز القيمة المضافة كما لعبت دورا كبيرا في تشجيع الاستثمار وتطوير قطاع التجارة الخارجية

من حيث تعزيز الصادرات وتقليص الواردات⁶ مما عزز مكانتها على المستوى الدولي.

إضافة الى ذلك تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في⁷:

- ✓ زيادة الناتج القومي الاجمالي عبر تحفيز عمليات الادخار والاستثمار مما يؤدي إلى تعبئة رؤوس الأموال وزيادة الإنتاجية الوطنية؛
- ✓ تحسين ميزان المدفوعات وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم الأنشطة الإنتاجية؛
- ✓ تشكيل قاعدة قوية للاقتصاد الوطني قادرة على مواجهه التحديات الاقتصادية مثل التضخم والكساد حيث يكون تأثيرها أقل حدة مقارنة بالمؤسسات الكبرى؛
- ✓ تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال تحسين مستوى المعيشة وتلبية احتياجات الأفراد وتعزيز الاكتفاء الذاتي مما يحد من التبعية.

7- أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري:

تعتبر الحجر الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظرا لما تلعبه من دور فعال في خلق فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة حجم المبيعات.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق عدة فرص أهمها

توفير فرص عمل، ففي ظل انحسار فرص العمل في الدوائر الحكومية مقارنة بالعدد الهائل

من المتخرجين، فمن الضروري البحث عن قنوات تستوعب تشغيل هذا الكم من طالبي العمل.

تطور معدل البطالة خلال الفترة 2010 - 2020 كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (1): تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	9.96	9.97	11	9.83	10.6	11.76
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل البطالة	10.5	11.7	11.6	11.4	13	14.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

سجلت البطالة أدنى معدل في سنة 2013 بما يعادل 9.83%، وبلغ أقصاه 14.5% سنة 2021، وهذا راجع لما تسببت فيه جائحة كورونا من غلق لشركات، مؤسسات ومصانع. وبالتالي فإن دل هذا على شيء فإنه يدل على الدور الفعال الذي تلعبه هذه المؤسسات في توفير مناصب العمل وانخفاض نسبة البطالة.

الجدول رقم (2): تطور البطالة في الجزائر-حسب الجنس- خلال الفترة (2022-2024)

الوحدة: %

السنوات	الثلاثي الثاني 2022	الثلاثي الأول 2023	الثلاثي الأول 2024
حسب الجنس	15.3	16.1	16.2
ذكر	13.1	13.9	13.6
أنثى	20.5	21.2	22.0

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

تم إحصاء في نهاية شهر جوان 2022 أكثر من 1.3 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة على المستوى الوطني، أي بارتفاع قدره 4.45% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، مشغلة أزيد من 3.220.661 أجيورا. ولقد انعكست الديناميكية والحركية لهذه الفئة من المؤسسات من خلال نمو نصف سنوي قدره 34.300 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. كما أكدت وزارة الصناعة أن حوالي 98% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في الجزائر هي مؤسسات صغيرة جدا وتشغل أقل من 10 أجراء لكل مؤسسة. وبالتالي يوضح الجدول التالي تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

جدول رقم(2): تطور عدد العمال في كل من المؤسسات الصغيرة و الوسطى خلال

الفترة (2010-2020)

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	عدد العمال PME	نسبة مساهمة PME في التشغيل العام %
2010	482892	557	635375	18.2
2011	511856	572	659309	17.96
2012	550511	557	1848117	18.17
2013	601583	557	2001892	18.53
2014	656949	542	2157232	21.07
2015	716895	532	2371020	22.38
2016	1022231	390	2540698	23.43

24.78	2690246	267	1074436	2017
24.04	2724264	262	1092908	2018
30.94	2885651	243	1193096	2019
32.05	2989516	229	1230844	2020

المصدر: مريم بو راس وفوزي شوق: "أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، مقال منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد 10، العدد 01، جوان 2023، جامعة أم البواقي، ص ص 7-8.

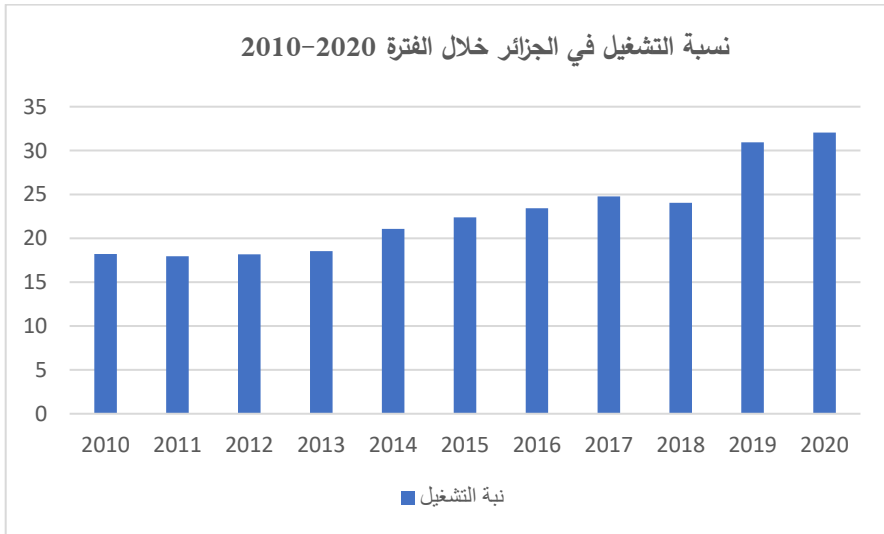
بينت الإحصائيات السابقة أن نسبة التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت ارتفاعا خلال الفترة (2010-2020)، ذلك راجع للارتفاع السريع للمؤسسات الخاصة التي عرفت رواجاً على المستوى الوطني، ففي سنة 2016 عرفت هذه المؤسسات تزايداً بما يقارب الضعف مقارنة بسنة 2010، حتى بلغ عددها 1230844 (مؤسسة خاصة) في سنة 2020، والعكس بالنسبة للمؤسسات العمومية التي شهدت انخفاضاً في عددها، وهذا دليل على احتكار المؤسسات الخاصة للسوق الجزائري.

الشكل التالي يوضح تباين نسبة التشغيل خلال الفترة 2010-2020، حيث عرف الاقتصاد العالمي تقلبات كثيرة خلال هذه الفترة، ما أثر كذلك على الاقتصاد الجزائري من أزمة مالية عالمية التي كان وقعها على الاستثمار الأجنبي الذي عرف تدهوراً في تلك المرحلة، وكذا نسبة المعاملات الاقتصادية التي قلت نتيجة أزمة اليونان التي ركز على مساعدتها أكثر الدول معاملة اقتصادياً مع الجزائر نذكر على رأسها ألمانيا وفرنسا، وهذا أثر على ارتفاع نسبة البطالة، وبعد مرور هذه المرحلة برزت جائحة كورونا

(2018-2019)، التي جمدت الاقتصاد العالمي برمته، فأدت هذه الأخيرة إلى إفلاس العديد من الشركات، ما أدى إلى طرد العديد من العمال وبالتالي زيادة نسبة البطالة في تلك الفترة.

الشكل رقم (2): تطور نسبة التشغيل في المؤسسات الخاصة والعمومية خلال الفترة

2020-2010

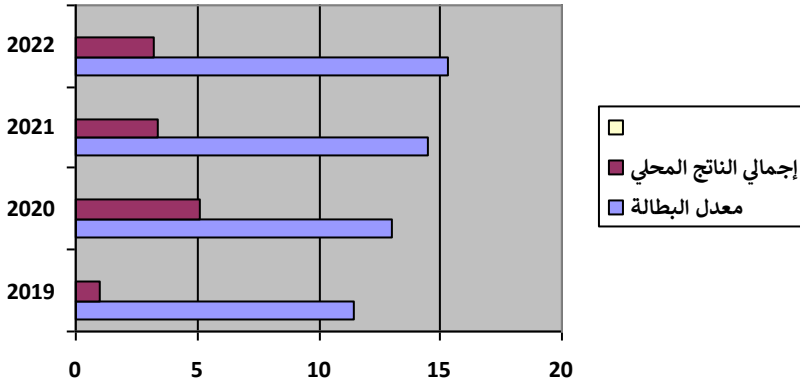


المصدر: من انشاء الباحث اعتمادا على الجدول أعلاه (جدول رقم 2).

أما فيما يتعلق بنمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر - حسب إحصائيات البنك الدولي - قدرت بمعدلات متذبذبة ففي سنة 2019 بلغ معدل النمو 1%، أما في سنة 2020 سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعا كبيرا قدر ب 5.1%، عرف هذا الأخير انتعاشا في سنة 2021 قدر ب 3.40%، أما في سنة 2022 سجل إجمالي الناتج المحلي ما يعادل 3.2%.

الشكل أدناه يوضح توابك معدلات البطالة مع نمو الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة (2019-2022).

الشكل رقم (3): نمو كل من الناتج الإجمالي المحلي ومعدل البطالة خلال الفترة (2019-2022)



المصدر: من إنشاء الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1) وبيانات النص أعلاه.

تطمح الجزائر إلى تنويع مصادر إيراداتها وتحسين فرص العمل، لا سيما للشباب، نظرا للأوضاع الديموغرافية للبلاد، حيث بلغ معدل البطالة في عام 2021 حوالي 12.7% من إجمالي القوى العاملة و31.9% بين الشباب من 15 إلى 24 عاما.

وفي عام 2021 ساعد الانتعاش القوي في إنتاج الهيدروكربونات الاقتصاد الجزائري على التعافي بعد الركود الناجم عن جائحة كورونا، مع نمو إجمالي للناتج المحلي بنسبة 3.4% بعد انكماشه بنسبة 5.1% في عام 2020، وتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 (2.9%) بسبب انخفاض إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي من ذروتها بعد جائحة كورونا.⁸

انتقل حجم نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات من 2.3% في سنة 2021 إلى 4.3% في سنة 2022، بينما تراجع إجمالي الناتج الداخلي للمحروقات بنسبة 0.6% سنة 2022 بعد نمو كبير بنسبة 10.5% سجل في سنة 2021. وسجل القطاع الصناعي الزراعي خلال نفس الفترة نموا بنسبة 5.8% مقابل انخفاض قدره 1.9% سنة 2021. أما القطاع الصناعي سجل نموا شبه مستقر من حيث الحجم بنسبة 5.2% سنة 2022 مقارنة بنسبة 5.3% في السنة السابقة. سجلت الخدمات المسوقة نموا بنسبة 5.5% سنة 2022 مقابل 4.9% سنة 2021 ، كما سجلت الخدمات غير المسوقة نموا بنسبة 2.8% سنة 2022 مقابل 1.5% سنة 2021، وهذا تحت تأثير الانتعاش المستمر بعد جائحة كوفيد 19 وزيادة الانفاق الحكومي.⁹

الجدول التالي يبين تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (2022-2024)، أين نلاحظ أن نسبة البطالة لدى الإناث عالية مقارنة بالذكور، وكانت نسبة الزيادة غير معتبرة.

8- الخاتمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم، فتعمل هذه الأخيرة على دعم الاقتصاد بتنمية الناتج المحلي وتوسيع نطاق بيعه محليا وخارجيا وكذا تحسين كل من مستوى الخدمات والمستوى المعيشي بتوفير مناصب شغل متعددة.

أما فيما يخص الجزائر فعرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا في عددها خلال الفترة (2010-2023)، حيث بلغ عدد هذه المؤسسات في سنة 2010 ما يقارب 482892 مؤسسة، بينما بلغ عددها في سنة 2020 ما عدده 1230844 مؤسسة، فكانت الزيادة أكثر من الضعف. ومن الضروري أن تركز الجزائر على تطوير بيئة أعمال ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير حوافز تشجيعية مثل الإعفاءات الضريبية أو القروض، علاوة على ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تعمل على بناء قدراتها الإدارية والمالية وتعزيز استراتيجياتها التسويقية خاصة من خلال التحول الرقمي والتوسع في الأسواق العالمية، وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية على المستوى المحلي والدولي.

إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مفتاح لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو التنوع والاستدامة والذي يتحقق بالتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وفي هذا السياق فإن تكثيف جهود التعاون بين الجهات الحكومية والخاصة يعزز البيئة الاقتصادية ويهيئ الظروف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يمكن الجزائر من تعزيز مكانتها الاقتصادية إقليميا ودوليا.

9- النتائج:

✓ إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر عاملا مساهما في خلق تنوع اقتصادي وتحسين المستوى الاجتماعي، أين عرف القطاع الصناعي نموا شبه مستقر بنسبة 5.2% سنة 2022، كما سجلت الخدمات المسوقة نموا بنسبة 2.8% سنة 2022 مقابل 1.5% سنة 2021، لكنها لا تعتبر أهم مقوم تقوم عليه اقتصاديات الجزائر التي يبقى إلى يومنا هذا اقتصادها ذات طابع ريعي، وبالتالي ننفي الفرضية الأولى؛

✓ تعتبر الحاضنات مرافق للمؤسسات، الإرشاد وحسن التسيير من مجرد فكرة اقترحت إلى مشروع يطلق إلى السوق ليتحقق وليحقق النجاح، لكن الكثير من المشاريع لم تطرح في السوق ولم تتلقى وسما وبالتالي يتوضح هنا أن المرافقة لم تكن بالكافية حتى يتم دراسة المشروع بشكل جيد، وبالتالي على صاحب الفكرة أن يجتهد أكثر بحيث لا يعتمد بالدرجة الأولى على الحاضنات وحدها فهي مجرد أداة لانطلاق الفكرة، وبالتالي نؤكد صحة الفرضية الثانية؛

✓ أظهر البحث أن نسبة البطالة في زيادة رغم زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن معدل البطالة بلغ 13.1% بالنسبة للذكور في سنة 2022 وارتفع إلى 13.6% في سنة 2024، أما بالنسبة للإناث عرف هو الآخر ارتفاعا من 20.5% في سنة 2022 إلى 22% في سنة 2024، وبالتالي نؤكد صحة الفرضية الثالثة.

في هذا الصدد نقترح بعض التوصيات والاقتراحات التي مفادها التحسين من مستوى المؤسسات وترقيتها:

- تطوير الإدارة وتنمية الموارد البشرية؛
- تعزيز المعرفة التكنولوجية والرفع من مستوى الإنتاج؛
- تقديم مساعدات وخدمات أكثر فاعلية ودقة لتحقيق المشاريع الناشئة؛
- دراسة متطلبات الأسواق الجزائرية قبل طرح أفكار المشاريع الناشئة.

10-المراجع:

- ¹ نبيل محمد شلبي: " نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية"، ورقة عمل مقدمة لندوة " واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 12.
- ² أحمد بن قطاف: أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2007، ص 126.
- ³ جغام سعاد، خالدي محمد: " حاضنات الأعمال كدعامة للمؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات"، مقال منشور، ضمن مجلة "JMOS Journal Of Management, Organisation and Strategy"، الجلفة، 2022، ص 6.
- ⁴ وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني.
- ⁵ منى مسغوني: " نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص 134.
- ⁶ منى مسغوني: " نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ص 135.
- ⁷ منى مسغوني: " نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ص 135..
- ⁸ <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview> تاريخ الاطلاع يوم 2024/6/3.
- ⁹ بنك الجزائر: التقرير السنوي 2022، التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2023، ص 5.